

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة
وعضوية القضاة السادة

يوسف الطاهات، ياسين العبدالات، د. محمد الطراونة، باسم المبيضين

المميز: مساعد النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى.

المميز ضده:

بتاريخ ٢٠١٤/٦/٣ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن
محكمة الجنايات الكبرى بتاريخ ٢٠١٤/٥/٢٧ في القضية رقم ٢٠١٣/٤٨٤
المتضمن: (تعديل وصف التهمة المسندة للمميز ضده من جناية هناك العرض
إلى جنحة المداعبة المنافية للحياء بحدود المادة (١/٣٠٥) عقوبات وإدانته بها
بالوصف المعدل).

طالباً قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المطعون فيه للسبب

التالي:

- لم تقم المحكمة بمعالجة الواقعة الثابتة في الدعوى وتطبيق القانون عليها
تطبيقاً سليماً إذ تقوم بأفعال المميز ضده سائر عناصر جناية هناك العرض

المسندة إليه خلافاً للمادة (١/٢٩٦) عقوبات وبالتناوب جنائية الشروع بهتك
العرض).

طلب مساعد رئيس النيابة العامة بمطالعة الخطية قبول التمييز شكلاً وموضوعاً
ونقض القرار المطعون فيه.

القرار

بالتدقيق والمداولة يتبين أن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى كانت
وبقرارها رقم ٢٠٠٩/٦٩٥ تاريخ ٢٠٠٩/٨/٢٤ قد أحالت المتهم:

ليحاكم لدى تلك المحكمة عن:

- جنائية هتك العرض وفقاً للمادة (١/٢٩٦) من قانون العقوبات.

نظرت محكمة الجنايات الكبرى الدعوى وبعد استكمال إجراءات المحاكمة وبتاريخ
٢٠١٤/٥/٢٧ أصدرت حكماً في الدعوى رقم ٢٠١٣/٤٨٤ حيث توصلت إلى اعتناق
الواقعة الجرمية التالية:

إنه بتاريخ ٢٠٠٩/٨/١ وأثناء وجود المتهم في ورشة دهان في إسكان
تحت الإنشاء في منطقة ماركا وكان معه المجني عليه
معه في أعمال الدهان وأثناء ذلك طلب المتهم من المجني عليه إحضار علبة دهان من
داخل إحدى الغرف وعندما دخل المجني عليه إلى هذه الغرفة لحق به المتهم وقام
بإغلاق الباب خلفه بالمفتاح وقام بمسك قميصه وقال له (بدي أبوسك على شفتك) إلا أن
المجني عليه رفض ذلك عندها قام المتهم ببطح المجني عليه على الأرض ونومه على
ظهره ونام المتهم على بطنه وقام بتقبيله على فمه ورقبته وأحس المجني عليه بأن
قضيبه كان منتصباً ولامس قضيبه فحذني المجني عليه من فوق الملابس عندها تمكن

المجني عليه من الهرب وقفز من الطابق الثاني من الشباك ونزل على الأرض والتقى مع شاهد النيابة وأخبره بأن المتهم قام بحشره بإحدى الغرف في العمارة وقال لي (بدي أمص شفايفك) ثم غادر المجني عليه المكان وأخبر أهله بما حدث معه وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة.

طبقت محكمة الجنايات الكبرى القانون على الواقعة التي قُعت بها ووجدت ما

يلي:

إن الوقائع التي قارفها المتهم تجاه المجني عليه

والمتمثلة بقيامه ببطحه على الأرض وقيامه بتقبيله على شفثيه وإحساسه بقضيبه من فوق الملابس فإن هذه الأفعال من جانب المتهم تشكل كافة أركان وعناصر جنحة المداعبة المنافية للحياء بحدود المادة (١/٣٠٥) عقوبات وليس جناية هتك العرض بحدود المادة (١/٢٩٦) عقوبات كما جاء بإسناد النيابة العامة.

حيث إن أفعال المتهم لم تستطل إلى عورة المجني عليه أو إلى أماكن العفة التي يحرص عليها الإنسان ولم تחדش عاطفة الحياء العرضي لديه وإنما اقتصر فعله على مجرد تقبيل المجني عليه على فمه وإحساس المجني عليه بقضيب المتهم من فوق الملابس.

لذلك يقتضي تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم من جناية هتك العرض بحدود المادة (١/٢٩٦) عقوبات إلى جنحة المداعبة المنافية للحياء بحدود المادة (١/٣٠٥) عقوبات. (لظفاً تمييز جزاء رقم ٢٠٠٩/١٦٩٥ تاريخ ٢٠٠٩/١٢/٣١).

وقضت بما يلي:

- ١- عملاً بأحكام المادة (٢٣٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم من جناية هتك العرض بحدود

المادة (١/٢٩٦) عقوبات إلى جنحة المداعبة المنافية للحياء طبقاً للمادة (١/٣٠٥) عقوبات.

٢- عملاً بأحكام المادة (١٧٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إدانة المتهم بجنحة المداعبة المنافية للحياء طبقاً للمادة (١/٣٠٥) عقوبات وعملاً بأحكام المادة ذاتها الحكم عليه بالحبس لمدة ثلاثة أشهر والرسوم محسوبة له مدة التوقيف وحيث إنه أمضى فترة العقوبة موقوفاً اعتباراً العقوبة منفضة بحقه.

لم يرتض مساعد النائب العام بالقرار فيما قضى به بتعديل وصف التهمة المسندة للمميز ضده من جناية هتك العرض وفقاً للمادة (١/٢٩٦) عقوبات إلى جنحة المداعبة المنافية للحياء بحدود المادة (١/٣٠٥) عقوبات.

وعن سبب التمييز الدائر حول نخطئة محكمة الجنايات الكبرى بتعديل وصف التهمة المسندة للمميز ضده من جناية هتك العرض إلى جنحة المداعبة المنافية للحياء وفقاً للمادة (١/٣٠٥) عقوبات.

ورداً على هذا السبب وباستعراض محكمتنا لأوراق الدعوى وبياناتها يتبين أن المتهم وأثناء عمله في ورشة دهان في إسكان تحت الإنشاء وكان معه المجني عليه حيث يعمل معه في تلك الورشة في أعمال الدهان وخلال العمل طلب المتهم من المجني عليه إحضار علبة دهان من إحدى الغرف في الورشة حيث لحق به المتهم إلى تلك الغرفة وأغلق الباب خلفه وأمسك المجني عليه من قميصه وقال له: (بدي أبوسك على شفتك) إلا أن المجني عليه رفض ذلك عندها قام المتهم ببطح المجني عليه على الأرض وعلى ظهره ونام فوقه وقام المتهم بتقبيل المجني عليه على فمه ورقبته وأحس المجني عليه بقضيب المتهم وكان منتصباً ولامس فخذي المجني عليه من فوق الملابس وقد تمكن المجني عليه من الهرب من الشباك.

من حيث التطبيق القانوني:

نجد إن الأفعال التي أقدم عليها المتهم تجاه المجني عليه وبالصورة المشار إليها أنفاً تشكل بالتطبيق القانوني سائر أركان وعناصر جنحة الفعل المنافي للحياء خلافاً لأحكام المادة (١/٣٠٥) من قانون العقوبات وليس جنائية هناك العرض وفق المادة (١/٢٩٦) عقوبات كما ورد بإسناد النيابة العامة لأن الفعل بقي بدرجة التقبيل على فم ورقبة المجني عليه والمداعبة من خلال الإحساس بقضيب المتهم منتصباً فوق الملابس من غير المساس بالعورات التي يحرص الناس على سترها ولا يدخرون وسعاً في صونها والذود عنها كما انتهى إلى ذلك القرار المطعون فيه مما يتعين رد هذا السبب.

لذلك نقرر رد التمييز وتأييد القرار المطعون فيه.

قراراً صدر بتاريخ ١٠ صفر سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ٢٠١٤/١٢/٣ م

القاضي المتروك

عضو
أحمد صلاح

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقيق / س.ع